

التاريخ: ٢٠١٤/١/٨

رقم الاستفسار: ٢٠١٤/١/١٧٠٣

اعداد: نسيم شاهين

بعض الملاحظات والمؤشرات على مسودة قانون موازنة عام ٢٠١٤

بعد الاطلاع على مسودة قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٤، نورد في هذه الورقة الملاحظات والمؤشرات التالية:

١. تخلو مسودة القانون من بيان الموازنة الذي يعرض انجازات الحكومة وتوجهاتها للسنة المالية المقبلة.
٢. تخلو مسودة القانون من المواد القانونية نفسها.
٣. لا تتضمن مسودة القانون عرض لسياسات اقتصادية واضحة تعالج قضايا الفقر والبطالة والتضخم في الاسعار.
٤. سعر الصرف للدولار تم تحديده بـ (٣,٦٠)، وهو أعلى من سعر السوق، فهل هنالك سياسة للتعاطي مع انخفاض وارتفاع قيمة الدولار، وهل سيعاد النظر في صرف العملة كل (٣ أشهر)، وذلك بسبب التعرف على القيمة الحقيقية للإيرادات كون النسبة الكبيرة منها بالدولار.
٥. لا يتضمن الكشف الخاص بالتكاليف الاضافية على فاتورة الرواتب توضيح الوضع السابق لكل بند لمقارنته مع ما هو جديد لقياس مدى التأثير على فاتورة النفقات.
٦. خدمة الدين قدرت بـ (٢٢٠) مليون شيكل في الكشف الخاص بتوزيع تكلفة البرامج والبرامج الفرعية، واذا تم تحويل هذه القيمة وفق سعر صرف الدولار المذكور في نفس المسودة البالغ قيمته (٣,٦٠)، تبلغ قيمة خدمة الدين بالدولار (٦١ مليون دولار)، كما نجد المسودة المقدمة خلت من أي كشوفات تستعرض الدين العام، لذا من المهم معرفة قيمة الدين العام المحلي والخارجي؟
٧. ورد العديد من الأخطاء والحسابات في الارقام المالية الواردة في المسودة، وعلى سبيل المثال:
 - في الكشف الخاص في خلاصة مشروع الموازنة للعام ٢٠١٤ أوضحت ان العجز الجاري قبل التمويل (اساس التزام) هو مليار ومائة وتسعة وسبعون مليون دولار (1,179)، وعلى اساس نقدي (1,529)، في حين في نفس المسودة وبالكشف الخاص بالتكاليف الاضافية على فاتورة الرواتب بلغ العجز الجاري بالدولار مليار ومائتان وتسعة وثمانون مليون دولار (1,289)، أي أن الفرق بين الأولى (١١٠ مليون دولار)، وبين الثانية (٢٤٠ مليون دولار)، هذا يتطلب توضيح ما هي أسباب هذه الفروقات ان كانت مبررة؟.

٨. يبين كشف الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية للعام ٢٠١٤ أن تكلفة الرواتب والأجور للعام ٢٠١٤ ستكون (7,125) مليار شيكل، وفي إعادة التقدير للعام ٢٠١٣ بلغت (6,888) أي سيكون هناك نسبة زيادة نتيجة للإستحقاق الطبيعي للموظفين في العلاوة الدورية ما نسبتها (٣,٤%)، ووفق كشف التكاليف الإضافية على فاتورة الرواتب في حال تطبيق الاتفاقيات مع النقابات ستصبح نسبة الزيادة (٩,٢%)، وبالتأكيد آلية الاحتساب بهذه الطريقة ستكون اعتداء على الحقوق الطبيعية والاساسية للموظف، لأن احتساب الفرقية يتطلب أن يكون قياسها بقسمة الزيادة المفترضة وهي (٣٩٦) مليون شيكل على المبلغ المخصص لنفس العام وهو (7,125) مليار شيكل، وتكون النتيجة (٥,٥%) وما تبقى من ذلك هو حق طبيعي للموظفين، من خلال هذه النتيجة يتضح أن توجهات وزارة المالية ستعمل على حرمان الموظفين خلال العام ٢٠١٤ من العلاوة الدورية؟.

أما بعض الملاحظات ذات العلاقة بالكشف الخاص بتكلفة البرامج والبرامج الفرعية، يتطلب التوقف والاستيضاح عن الآتي:

١. ورد في موازنة وزارة الاوقاف والشؤون الدينية مشروع تحت عنوان (الأركان الخمس)، وحدد له موازنة قدرها (103,943,06) مليون شيكل، هذا يتطلب التعرف على أهداف ومكونات ومخرجات هذا المشروع، وما هي مبررات هذه النفقات، أيضاً ما هو حجم إيرادات وزارة الأوقاف؟.
٢. موازنة وزارة الداخلية المركزية أوردت برنامجاً تحت تنظيم المجتمع المدني والاصلاح المجتمعي خاص بمتابعة الأحزاب السياسية والحفاظ على الاستقرار المجتمعي، وتكلفة هذا المشروع هو (2,886.75) مليون شيكل، هذا يطرح السؤال التالي، في ظل حفاظ المجلس التشريعي على مبدأ التعددية السياسية، ما هي آلية متابعة الاحزاب السياسية وما المقصود بالحفاظ على الإستقرار المجتمعي؟. كما نجد أن الادارة المالية المركزية خصصت لبرنامج الأمن الداخلي مبلغ (1,412,971.66) مليار شيكل، كما نجد أن بعض موازنات المحافظات تضمنت أيضاً برامج الأمن وسيادة القانون، منها محافظة بيت لحم خصصت (2,12,45) مليون شيكل، ومحافظة الخليل (1,971.54) مليون شيكل، اضافة لمحافظة جنين (2,215.55) مليون شيكل، وطوباس (1,148.15) مليون شيكل، ومحافظة نابلس وقلقيلية ورام الله والبييرة وأريحا، من خلال ذلك يطرح التساؤل التالي: من هي الجهة المسؤولة عن حفظ الأمن؟ ولماذا هذه الازدواجية في الأدوار؟ ومن موازنة أي جهة يحصل موظفي القطاع الأمني في المحافظات على رواتبهم؟ ولماذا لا يوجد تكامل في العمل؟ ولماذا الازدواجية في العمل؟.
٣. خصصت وزارة التخطيط والتنمية الادارية مبلغ (2,079.20) مليون شيكل لإعداد الخطة الوطنية ٢٠١٤-٢٠١٦، وتجدر الإشارة أن الإدارة العامة للبحوث والدراسات أعدت دراسة مسبقة بهذا الخصوص على مقترح أجندة السياسات الوطنية للأعوام المذكورة (مرفقة مع هذه الورقة)، وتبين أنها تتضمن العديد من الثغرات التي لن تؤول إلى احداث عملية تنموية، في الوقت ذاته، يفترض أن تكون

موازنة عام ٢٠١٤ هي جزء من الخطة المشار اليها اعلاه، وهذا يدل أن هنالك غياب في التكامل في صنع السياسات المبني على التخطيط الاستراتيجي، ويتطلب اعادة النظر في الكثير من القضايا، منها الموائمة بين الخطة والموازنة العامة المخصصة للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٦.

٤. خصصت الامانة العامة لمجلس الوزراء مبلغ قيمته (4,064) مليون شيكل للسياسات التشريعية، ومن هنا، وللدور الهام للمجلس التشريعي، يتطلب من الحكومة أن تعرض سياستها التشريعية بشكل واضح على المجلس التشريعي، وهل تشمل السياسة التشريعية تطوير تشريعات أم استحداث تشريعات، أم كلاهما معاً؟.

٥. الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار خصصت لبرنامج تبسيط الاجراءات الخاصة بالاستثمار مبلغ (2,180.00) مليون شيكل، هذا يطرح التساؤل التالي: ما هي الاجراءات التي سيتم تبسيطها والتي تستدعي هذه الموازنة؟.

٦. خلال السنوات الماضية وما تعرضه له السلطة الوطنية من أزمات مالية، كان هنالك قرارات عديدة صادرة عن الحكومة بتخفيض النفقات لدى كل مركز مسؤولية، ومن خلال قراءة البرامج نجد أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خصص لبرنامج بناء القدرات المادية والبشرية لتمكين النظام الاحصائي العمل بكفاءة مبلغ (2,108.00) مليون شيكل، هذا يتطلب الفصل ما بين بناء القدرات المادية التي تعتبر ضرورية جداً لجهاز إحصائي يوازي الاجهزة العالمية، في المقابل يتطلب تحديد الموازنة المخصصة لتطوير القدرات البشرية، وإذا كانت تكلفة تطوير القدرات البشرية تتجاوز المليون شيكل تقريبا، هل هذا يعني أن هنالك تعداد عام سيكون قريبا للسكان والمساكن وبحاجة إلى تطوير قدرات؟ وما هي القدرات المطلوبة؟ وما هو دور ديوان الموظفين العام في تطوير قدرات القطاع العام والاستفادة من الخبرات التراكمية في مؤسساته على مستوى الوطن؟.

٧. سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، يتطلب الوقوف عندها بشكل موسع، خاصة وان هنالك اتفاقية اعلن عنها منذ أيام وهي اتفاقية استيراد الغاز لمدة ٢٠ عام، هذا يستدعي حصول المجلس التشريعي على نسخة من هذه الاتفاقية ومعرفة ما هي التزامات السلطة الوطنية بها، كما يستدعي أن يكون هنالك جلسة استماع مع رئيس سلطة الطاقة والاطلاع على تفاصيل الاتفاقية. وفي دراسة أنجزت خلال مرحلة الماجستير من جامعة القدس التي تتحدث عن دور المجلس التشريعي في رسم السياسات الاقتصادية، والنتائج التي تمخضت عنها من خلال اجابات المبحوثين وهم أعضاء المجلس التشريعي الأول والثاني، وبينت أن هنالك دوراً هاماً للمجلس التشريعي بمناقشة مسودات الاتفاقيات لما لها من تأثير على القضية الوطنية والشعب الفلسطيني عامة. أما بالعودة إلى بنود مسودة قانون الموازنة، نجد أن سلطة الطاقة خصصت برنامج هيكله نظام الطاقة وتوحيده ورفع كفاءة العاملين في القطاع بقيمة تزيد عن (١٥) مليون شيكل، يستدعي ذلك توضيح هذا البرنامج.

اما بعض الملاحظات الواردة على المشاريع التطويرية هي كالاتي:

بعد الاطلاع على المشاريع التطويرية المقدمة من قبل مراكز المسؤولية، وجد أن هنالك العديد من الملاحظات على حجم النفقات على تلك المشاريع، وبالتأكيد إن كانت مشاريع تطويرية أم لا، والملاحظات هي:

#	مركز المسؤولية	اسم المشروع	التكلفة بالألف شيكل	الملاحظات
١	مكتب رئيس الوزراء	تطوير قدرات موظفين مكتب رئيس الوزراء (مشروع قائم)	٥٠٠ سيصل في العام ٢٠١٦ إلى ٦٠٠ ألف	يعد هذا المشروع من المشاريع القائمة، لكن السؤال هل يعد هذا من المشاريع التطويرية أم ضمن بند النفقات التشغيلية، وكم هو عدد موظفي مكتب رئيس الوزراء، وما هي نوعية التطوير، وما هي المستويات العلمية والخبرات العملية لديهم؟
٢	وزارة المالية	بناء مستودعات للمحروقات وتطوير نقلها	١٥٠,٠٠٠,٠٠	بما أن هنالك توجهات لبناء مستودعات، لما لا يكون هنالك مستودعات للمواد الغذائية الأساسية التي تختلف اسعارها عالمياً، ويؤدي إلى ارتفاع الاسعار على المستوى المحلي؟
٣	وزارة العمل	تطبيق قانون التعاون اتشاء الهيئة العامة لتنظيم العمل التعاوني	١٢,٠٠٠,٠٠ ١,٩٠٠,٠٠	هل عرض هذا القانون على المجلس وما رأي به ما هي الهيئة العامة وهل هي ضمن قانون
٤	وزارة الحكم المحلي	تحويل مشاريع الكهرباء في الهيئات المحلية الى شركات توزيع قطاع خاص	٢٥,٠٠٠,٠٠	ما هي مبررات التحويل، وما هو تأثير الأسعار التي ستفرضها شركات القطاع الخاص على المواطن
٥	وزارة الاقتصاد	القرض الميسر صندوق الكرامة	١٠٥ ٩٩,٩٩٨	ما هو هذا القرض؟ وهل وزارة الاقتصاد تعمل على توفير وتقديم قروض؟ ومن هي الجهة المستفيدة؟ وهل هنالك فائدة عليه؟ ما هو هذا الصندوق، وهل يحقق إيرادات؟
٦	الأشغال العامة	بنية تحتية للمشاريع الاسكانية للقطاع الخاص في الضفة	٢٦,٨٠٠,٠٠	ما هو تأثير ذلك على خفض أسعار الشقق السكنية للمواطنين؟

نسليم شاهين